



التاريخ: ٢٢ ابريل ٢٠١٩

السادة / رئيس و أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

الشركة الشرقية للتنمية

المملكة العربية السعودية

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته،

### الموضوع: تقرير لجنة المراجعة السنوى للسنة المالية ٢٠١٨

تشكلت لجنة المراجعة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٧ بقرار الجمعية العامة. و تضم اللجنة ثلاثة

اعضاء بحد أدنى بحسب لائحة الحوكمة، وهم حالياً:

خالد ال شهاب – رئيس اللجنة

خالد الحوشان – عضو

جاسم الرميحي – عضو

#### مقدمة:

إن وجود نظام رقابة داخلية فاعل، هو أحد المسؤوليات الرئيسة المنوطة بمجلس الإدارة، وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بوجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.



### الفترة الزمنية:

يغطي التقرير أعمال اللجنة في دورتها الحالية وللفترة الزمنية من ٠١ يناير ٢٠١٨ م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م.

### اختصاصات لجنة المراجعة ومسؤولياته:

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

١. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها .
٢. إبداء الرأي الفني - بناءً على طلب مجلس الإدارة - فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
٣. دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
٤. البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
٥. التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
٦. دراسة السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة في الشركة وفي الشركات التابعة لها حسب طبيعة عملها وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
٧. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المنوطة بها.
٨. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.





٩. دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
١٠. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.
١١. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد آتعبهم وتقييم آدآئهم. بعد التأكد من استقلآليآتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
١٢. التحقق من استقلآل مراجع الحسابات وموضوعيآته وعدآلآته، ومدى فعآلية آعمال المراجعة، مع الآخذ في الآعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
١٣. مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وآعماله، والتحقق من عدم تقديمه آعمالآ فنية أو إدارية تخرج عن نطاق آعمال المراجعة، وإبدآء مرنيآتها حيآل ذلك.
١٤. الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة.
١٥. دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظآته على القوائم المالية ومتابعة ما آخذ بشأنها.
١٦. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من آتآذ الشركة الإجراءآت اللازمة بشأنها.
١٧. التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسآت والتعليقات ذات العلاقة.
١٨. مراجعة العقود والتعاملآت المقترح ان تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرنيآتها حيآل ذلك الى مجلس الإدارة.
١٩. التأكد من كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات المستثمر فيها من خلال مراجعة التقييم السنوي لجودة المراجعة الداخلية لهذه الشركات ووفق ما تسمح به اتفاقيات الشركآء، والرفع لمجلس الإدارة بما تراه حيآل ذلك.
٢٠. التأكد من فعآلية إجراءآت تشكيل وأداء لجان المراجعة في الشركات التابعة (المسيطر عليها) والرفع لمجلس الإدارة بما تراه حيآل ذلك.



٢١. التأكد من كفاءة المراجع الخارجي وإجراءات تعيينه في الشركات التابعة (المسيطر عليها) والرفع لمجلس الإدارة بما تراه حيال ذلك.
٢٢. القيام بتنفيذ مهام خاصة تتعلق بالشركات المستثمر فيها عند طلبها من مجلس الإدارة.
٢٣. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها الى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.
٢٤. على اللجنة وضع آلية تتيح للعاملين في الشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية. وعلى اللجنة التحقق من تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة.

#### صلاحيات لجنة المراجعة:

للجنة المراجعة في سبيل أداء مهامها الصلاحيات التالية:

١. حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها.
٢. طلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
٣. أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق عملها أو كانت الشركة تتعرض لأضرار أو خسائر جسيمة.
٤. اعتماد ضوابط ترشيح المراجع الخارجي.
٥. اعتماد ميثاق المراجعة الداخلية.
٦. اعتماد خطة وموازنة المراجعة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية.
٧. اعتماد الهيكل التنظيمي للمراجعة الداخلية.
٨. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إنهاء عمل رئيس المراجعة الداخلية للشركة سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإغفاء، واعتماد الراتب الشهري والبدلات والمزايا الأخرى المخصصة له.





٩. اعتماد تقييم الأداء السنوي لرئيس المراجعة الداخلية والمكافآت والعلاوات السنوية.
١٠. يحق للجنة الاستعانة أو التعاقد أو الترسية المباشرة بمستشارين أو جهات استشارية من داخل الشركة أو خارجها؛ للقيام بواجباتها، على أن تتحمل الشركة تكاليف تلك الدراسات أو الاستشارات وعلى أن تضمن تقريرها اسم المستشارين / جهات استشارية وعلاقته بالشركة أو الإدارة التنفيذية. حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها.
١١. أن تطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
١٢. أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.

#### اجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة اربع اجتماعات تخص العام ٢٠١٨ كما هو مبين ادناه لمناقشة القوائم المالية الربعية و السنوية مع المراجع الخارجي كما ناقشت اللجنة خلال اجتماعاتها دور الرقابة الداخلي للشركة مع الادارة التنفيذية (مرفق محاضر الاجتماعات و تقرير الملاحظات المعد من قبل المراجع الخارجي لتحسين الاداء و الاجراءات المحاسبية و الرقابة الداخلية).

اجتماع القوائم السنوية	اجتماع الربع الثالث	اجتماع الربع الثاني	اجتماع الربع الاول	اعضاء لجنة المراجعة
٢٠١٩/٠٣/١٨	٢٠١٨/١١/٠٣	٢٠١٨/٠٨/٠٤	٢٠١٨/٠٤/٢٩	
√	√	√	√	خالد ال شهاب
√	√	√	√	جاسم الرميحي
*√	*√	√	√	خالد الحوشان

\* حضور عن طريق الهاتف



### انجازات اللجنة:

قامت اللجنة بالمهام المنطة بها و التي تعد من نطاق اختصاصاتها وقد تلخصت بالتالي:

١. دراسة عروض مراجعي الحسابات من قبل المكاتب الخارجية المعتمدة و تقديم التوصية بتعيين مراجع حسابات خارجي مستقل للسنة المالية.
٢. دراسة القوائم المالية الربعية و السنوية و رفع التوصية لمجلس الادارة باعتمادها.
٣. متابعة مدى استعداد الشركة للوفاء بمتطلبات التحول للمعايير الدولية لاعداد التقرير المالي.
٤. متابعة تنفيذ بعض الملاحظات الخاصه بتحسين الاداء و الاجراءات المحاسبية و الادارية و الرقابة الداخلية للعام السابق.
٥. تابعت اللجنة مع مجلس الادارة لتحديث لائحة الحوكمة بما يتوافق مع لائحة حوكمة الشركات و المعتمدة من قبل هيئة سوق المال و اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية للشركة.
٦. رغم متابعة اللجنة لتعيين مراجع داخلي مناسب الا انه تعذر اتمام ذلك و مما يؤدي الى ضعف ارقابة الداخلية و قدرة اتمام اللجنة المهام الاخرى تحت دائرة اختصاصها.

### الرقابة الداخلية:

راجعت اللجنة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلي بالشركة و تبين لنا عدة نقاط ضعف يجب معالجتها لتفعيل دور الرقابة الداخلية:

١. غياب ادارة المراجعة الداخلية: ان دور المراجعة الداخلية الفعالة امر مهم لنجاح تحقيق اهداف اللجنة، حيث يتعذر على الاعضاء جمع المعلومات و التقارير و مراجعتها و فحصها لمعرفة صحتها في الوقت المناسب و ابداء الرأي حيالها. اضافة ، الى ان وجود ادارة المراجعة الداخلية هو مطلب من متطلبات هيئة سوق المال للشركات المساهمة المدرجة.





٢. يوجد ضعف في نظام الحوكمة للشركة فمثلا ، لا توجد لائحة متبعة و معتمدة لصلاحيات الإدارة التنفيذية. يوجد نقص كبير في الكفاءات الادارية فمثلا ، لا يوجد مدير موارد بشرية او مدير مبيعات و تطوير الاعمال. كما ان بعض المناصب الموجودة (كالمدير المالي ) يتطلب الكثير من التدريب لرفع خبراته و احترافيه عمله. أيضا ، تعد الدورة المستندية يتخللها ضعف. مثلا ، لا توجد فواتير بيع مرقمة و صادرة من نظام الشركة و لكن يتم البيع باليد والدفع نقدا. و يتم نقل النقد الى الإدارة المالية بالمركز الرئيسي من وقت لآخر (غالبا مرة واحدة اسبوعيا). و ذلك يعد نقطة ضعف في نظام الرقابة الداخلية لما قد يؤدي ذلك إلى ضياع النقد او ان يصبح معرض للسرقه او الاختلاس.

٣. رغم الحصول على قرض قصير المدى الذي كان له الدور في دفع بعض المستحقات و المديونيات و اقبال بعض القضايا الا ان اللجنة ترى الانتباه لتكلفة الدين على المدى المتوسط و البعيد بايجاد فرص للارباح التشغيلية للقدرة على السداد.

٤. تقدم الشركة اقرارها الزكوي لدى الهيئة العامة للزكاة و الدخل على اساس سنوي. فقد أصدرت الهيئة ربوطا زكوية للسنوات ١٩٩١ الى ٢٠١٤ و نتج عنها التزام زكوي اضافي على الشركة جراء عدم السماح باحتساب بعض البنود في الوعاء الزكوي. و قد اعترضت الشركة على تفسير الهيئة حيث تم رفع الامر للجهات العليا و لايمكن تحديد النتيجة النهائية في هذه المرحلة. لم يتم اصدار الربوط الزكوية بعد للسنوات من ٢٠١٤ الى ٢٠١٦ من قبل الهيئة و لكن تمشيا مع الربوط التي أصدرتها الهيئة للسنوات من ١٩٩١ الى ٢٠١٤ و في حال تم استبعاد بعض البنود سيؤدي الى التزام زكوي اضافي. المخصصات الزكوية تتطلب من الادارة القيام بوضع فرضيات و تقديرات فيما يتعلق بقضايا و مخصصات الزكاة.

٥. يعد الحصول على المعلومة من خلال التقارير المالية امرا صعبا ، حيث طلبت اللجنة بعض التقارير المالية كاعمار المديونيات و بعض الكشوفات المالية الأخرى و لم تصل لنا هذه التقارير بالصورة المتكاملة بالذات بما يخص القضايا العالقة على الشركة. و بعض



التقارير التي توصلنا اليها تحتوي على اخطاء . و قد اشاد المجلس بهذه النقطة ايضا في احدي اجتماعاته.

٦. استمرارية الشركة : في ظل البطء الشديد لأعمال الشركة و تحقيق تدفقات نقدية مستدامة ، سعت الشركة لزيادة رأس المال من خلال صفقة الاستحواذ على عقارات مدرة للدخل (لم تستكمل الاجراءات بعد لوقت اصدار هذا التقرير) و السعي لاستصدار الصك الخاص بأرض المنحة الحكومية لتعزيز موقع الشركة المالي، تود ان تلفت اللجنة انتباه مجلس الادارة على وضع خطط بديلة لضمان قدرة الشركة على استيفاء المستحقات عليها و استمرار عملها بالنحو الذي يخدم مصلحة المساهمين.

#### توصية لجنة المراجعة:

توصي اللجنة بأخذ الملاحظات أعلاه و العمل على تنفيذها بما يخدم مصالح الشركة على المدى القصير و البعيد بالاضافة الى ما ورد في خطاب الملاحظات الوارد من المراجع الخارجي الخاص بالسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

#### معلومات إضافية:

تتضمن محاضر اجتماعات لجنة المراجعة مزيداً من التفاصيل عما ورد في هذا التقرير.

#### الموافقة:

تمت موافقة أعضاء لجنة المراجعة على هذا التقرير بالتمرير في تاريخ ٢٢ ابريل ٢٠١٩ و الرفع بالتقرير للمجلس للاطلاع والتوجيه.